مع انخفاض ودائع المؤسسات العامة

«الوطني»: نمو ضعيف للائتمان المحلي لقطاع الأعمال والقروض الشخصية خلال الربع الثاني

ارتفاع وتيرة ترسية المشاريع لتصل إلى مليار دينار منذ بداية العام حتى يوليو

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن سجل الائتمان المحلي نمواً بوتيرة معتدلة نسبياً بلغت 1.1 في المئة في الربع الثاني من العام الحالي، مما أدى لارتفاع معدل النمو منذ بداية العام حتى تاريخه إلى 2 في المئة (2.9+ في المئة على أساس سنوي). إلا أن النمو المسجل في الربع الثاني كان مدفوعاً بصفة رئيسية بإقراض البنوك / المؤسسات المالية (9.2+ في المئة على أساس ربع سنوي) وشراء الأوراق المالية (2.8+ في المئة)، وليس بإقراض قطاع الأعمال / الائتمان الشخصي. وتراجع نمو ائتمان قطاع الأعمال، بعد الأداء القوي الذي شهده في الربع السابق ليصل إلى 0.5 في المئة على أساس ربع سنوي، ما دفع معدل النمو منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه إلى 2.2 في المئة. ويجب أن يكون إقراض قطاع الأعمال قوياً في الربع الثالث من عام 2024، حتى ينهي العام بوتيرة نمو جيدة، وذلك نظراً لأن الربع الرابع عادة ما يكون الأضعف أداءً. من جهة أخرى، فإن سرعة تنفيذ المشاريع التنموية وإقرار بعض القوانين التي طال انتظارها، بالنظر إلى التطورات السياسية الأخيرة، قد تكون من القوى الداعمة لنمو الائتمان في المستقبل.

على صعيد ائتمان قطاع الأعمال، ما يزال إقراض قطاع «الإنشاء» يحتل مركز الصدارة، بما يتسق مع أداء عامي 2022–2023، بنمو بلغت نسبته 4.4 في المئة على أساس ربع سنوي و12 في المئة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، بينما احتل قطاع «التجارة» المركز الثاني بفارق كبير (4.8+ في المئة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه). وفي المقابل، ما يزال ائتمان قطاع النفط / الغاز هو الأضعف على مستوى القطاعات كافة ، إذ انخفض بنسبة 6 في المئة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، بعد تراجعه بوتيرة حادة بلغت نسبتها 8 في المئة في عام 2023. من جهة أخرى، ارتفع ائتمان قطاع «العقار» بنسبة 2.3 في المئة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، وذلك رغم ضعف أدائه في الربع الثاني من العام الحالي، متجاوزاً النمو المسجل بنسبة 1.3 في المئة في عام 2023 بأكمله. أما بالنسبة للمشاريع التنموية، فبعد البداية الضعيفة للغاية التي شهدتها أنشطة إسناد المشاريع منذ بداية عام 2024، كان هناك انتعاش كبير في الآونة الأخيرة، إذ ارتفعت وتيرة ترسية المشاريع لتصل إلى نحو مليار دينار منذ بداية العام حتى يوليو، بانخفاض هامشي عن المعدلات المسجلة خلال الفترة المماثلة من العام الماضي، مع ملاحظة أن أداء عام 2023 كان قوياً، إذ شهدنا خلاله أعلى مستوى لإسناد المشاريع منذ عام 2017. وإذا استمر هذا المستوى القوي لترسية المشاريع، فإنه سيدعم في نهاية المطاف نمو ائتمان قطاع الأعمال. وبالانتقال للائتمان الشخصي، والذي يتسم بالضعف بشكل عام (0.9+ في المئة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه) فنلاحظ ارتفاع النمو الى 0.6 في المئة على أساس ربع سنوي مقابل 0.3 في المئة في الربع السابق. ولا يسعنا سوى الانتظار لنرى ما سيسفر عنه أداء النصف الثاني من العام الحالي، وإذا ما كان سيشهد المزيد من التحسن التدريجي، على غرار العام الماضي عندما نما الائتمان الشخصي بنسبة 1.5 في المئة في النصف الثاني من العام. وفي الوقت ذاته، نلاحظ أن ائتمان غير المقيمين (13 في المئة من إجمالي قيمة الائتمان) واصل تسجيل نمو قوي، ليصل معدل نمو الائتمان منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه إلى 22 في المئة، ما عزز من النمو الائتماني بصفة عامة (الائتمان المحلي بالإضافة إلى ائتمان غير المقيمين) ليسجل نسبة 4.2 في المئة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه. وشكل إقراض البنوك / المؤسسات المالية نحو 47 في المئة من النمو المسجل منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه لائتمان غير المقيمين، فيما شكل إقراض قطاع «الخدمات العامة» ما نسبته 37 في المئة، وقطاع «الخدمات الأخرى» 15 في المئة.

نمو الائتمان

الائتمان	يونيو 2024 مليار دينار كويتي	نسبة النمو % الربعي	منذ بداية العام	السنوي	عام 2023
الشركات	23.7	0.5	2.2	1.4	0.8
ومنه قطاع العقار	9.8	0.4	2.3	2.6	1.3
الائتمان الشخصي	18.9	0.6	0.9	2.4	1.5
الأوراق المالية	3.6	2.8	3.9	12.3	6.9
البنوك والمؤسسات المالية	2.4	9.2	7.0	10.3	4.2
إجمالي الائتمان المحلي	48.6	1.1	2.0	2.9	1.7
ائتمان غير المقيمين	7.2	11.6	21.8	25.0	5.7
إجمالي الائتمان	55.8	2.4	4.2	5.3	2.1

نمو الودائع

الودائع	يونيو 2024 مليار دينار كويتي	نسبة النمو % الربعي	منذ بداية العام	السنوي	عام 2023
القطاع الخاص	38.5	1.0	3.1	1.8	1.1
لأجل	21.7	2.7	5.1	7.4	12.0
تحت الطلب والادخار	14.9	-1.1	0.5	-6.3	-11.0
مؤسسات عامة	5.9	-14.7	-13.4	-1.0	2.2
الحكومة	5.0	6.5	6.9	20.4	37.2
إجمالي ودائع المقيمين	49.3	-0.7	1.2	3.0	3.9
ودائع غير المقيمين	3.4	-13.7	-19.7	-13.4	-0.7
إجمالي الودائع	52.7	-1.6	-0.5	1.8	3.5

أرقام توضح نمو الائتمان ونمو الودائع

انخفاض ودائع المؤسسات العامة

على خلفية انخفاض ودائع المؤسسات العامة (1 مليار دينار، 15– في المئة على أساس ربع سنوي)، تراجعت ودائع المقيمين في الربع الثاني من العام الحالي، مما أدى إلى وصول معدل النمو منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه إلى 1.2 في المئة (3+ في المئة على أساس سنوي). وواصلت ودائع القطاع الخاص (78 في المئة من إجمالي الودائع) انتعاشها المتواضع بعد الأداء الضعيف الذي شهدته على مدار عام 2023، إذ نمت بنسبة 3.1 في المئة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه. واستمرت الودائع الحكومية في الارتفاع للربع السادس على التوالي مسجلة نمواً بنسبة 6.9 في المئة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه. وضمن ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي، نلاحظ أنه بعد الأداء القوي الذي شهدته الودائع تحت الطلب وودائع الادخار خلال الربع الأول من العام، فإنها فقدت زخمها في الربع الثاني، وذلك رغم احتفاظها بالأداء الإيجابي إلى حد ما منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه (0.5+ في المئة). وعلى الرغم من أن الودائع لأجل ما زالت تحتفظ باتجاهها الصعودي (5.1+ في المئة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه)، إلا أنها استمرت في إظهار اتجاهات ضعيفة على أساس سنوي، إذ تراجع معدل النمو إلى نحو 7 في المئة مقارنة بمستوى الذروة البالغ 26 في المئة في منتصف عام 2023.

الودائع الحكومية تستمر في الارتفاع للربع السادس على التوالي مسجلة نمواً 6.9 في المئة على أساس سنوي

خفض أسعار الفائدة في الكويت

بالنظر إلى التقدم المحرز على صعيد خفض معدلات التضخم في الولايات المتحدة في الربع الثاني من العام الحالي، إلى جانب إشارات التحذير الأخيرة الصادرة عن سوق العمل الأمريكي، فقد نتج عن ذلك ارتفاع التسعير الضمني للسوق لخفض سعر الفائدة الأمريكية، ليصل في الوقت الحالي إلى إجماليقدره 100 نقطة أساس قبل نهاية العام الحالي. ومن المفترض الآن، وباحتمال يصل إلى 100 في المئة، خفض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس كحد أدنى في سبتمبر. وعلى الرغم من التطور الديناميكي لإمكانية خفض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، فإن أي خطوة سيتخذها بنك الكويت المركزي لخفض سعر الفائدة ستكون داعمة لنمو الائتمان، وخاصة الائتمان الشخصي.

بنك الخليج الدولي يحقق 88.5 مليون دولار صافي أرباح خلال النصف الأول

بنك الخليج الدولي

حقق بنك الخليج الدولي نمواً قوياً وسط ظروف السوق التنافسية، وتمكن من تحقيق أهدافه الاستراتيجية. فقد ارتفعت الأرباح الصافية العائدة لمساهمي البنك لتصل إلى 41 مليون دولار أمريكي مقارنة ب 33.4 مليون دولار أمريكي في نفس الفترة من العام الماضي، أي بزيادة نسبتها 23 في المئة. ويعزى هذا الأداء الجيد إلى ارتفاع بنسبة 11 في المئة في صافي الدخل من الفوائد، ليصل إلى 131.3 مليون دولار أمريكي بفضل الإدارة الفعالة للميزانية العمومية. إضافة إلى ذلك، ارتفع صافي الدخل من الرسوم والعمولات بنسبة 3 في المئة إلى 24.5 مليون دولار أمريكي. وانخفضت المخصصات المحتسبة للربع الثاني إلى 1.2 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 29.1 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2023م، ما ساهم في تحقيق صافي أرباح موحدة للمجموعة بلغت 48 مليون دولار أمريكي مقارنة مع 39.9 مليون دولار أمريكي في الفترة السابقة، أي بزيادة نسبتها 20 في المئة.

وارتفعت الأرباح الأساسية والمخففة للسهم لمساهمي البنك إلى 2.05 سنتاً أمريكياً، مقارنةً بـ 1.67 سنتاً أمريكياً للسهم في نفس الفترة من العام الماضي. وارتفع إجمالي الدخل الشامل العائد إلى مساهمي البنك بنسبة 2 في المئة إلى 39.3 مليون دولار أمريكي من 38.7 مليون دولار أمريكي في العام السابق.

أما بالنسبة إلى نتائج النصف الأول من عام 2024م، فقد أظهر أداء البنك التزامه بتعزيز وتنويع مصادر الإيرادات الأساسية، وهو ما أدى إلى تحسين عائدات المساهمين. فقد ارتفع صافي الربح العائد إلى مساهمي البنك بنسبة 9 في المئة إلى 88.5 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 81.2 مليون دولار أمريكي في العام السابق. وبلغ صافي الأرباح الموحدة للمجموعة للنصف الأول 106.3 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 96.5 مليون دولار أمريكي في نفس الفترة من العام الماضي، أي بزيادة نسبتها 10 في المئة.

ونما صافي الدخل من الفوائد بنسبة 9 في المئة إلى 260 مليون دولار أمريكي؛ وذلك بسبب ارتفاع صافي هامش الفوائد على الأعمال الأساسية، وفاعلية الميزانية العمومية، وتحسن هوامش الإقراض. كما ارتفع صافي الدخل من الرسوم والعمولات بنسبة 35 في المئة إلى 64.4 مليون دولار أمريكي، ما عكس نجاح استراتيجية تنويع إيرادات البنك، وأدى إلى زيادة نسبة دخل الرسوم إلى الدخل الإجمالي إلى مانسبته 18 في المئة مقارنةً بـ 14 في المئة في الفترة السابقة، وزيادة نسبة دخل الرسوم إلى إجمالي النفقات إلى مانسبته 31 في المئة مقارنةً بـ26 في المئة في الفترة السابقة. أما الدخل من المصادر الأخرى، الذي بلغ 6.5 مليون دولار أمريكي، فقد تجاوز بشكل كبير مبلغ الـ 3.2 مليون دولار أمريكي المسجل في الفترة السابقة، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تحصيل الديون المشطوبة سابقاً.

وارتفعت التكاليف التشغيلية للأشهر الستة بنسبة 16 في المئة إلى 211 مليون دولار أمريكي؛ وذلك بسبب استثمارات البنك في التقنية وتطوير الأعمال لبناء مستقبل أقوى.

وبلغت مخصصات تغطية القروض المتعثرة 16.8 مليون دولار أمريكي للنصف الأول انخفاضاً من 47.6 مليون دولار أمريكي في يونيو 2023م، وهو ما يعكس إدارة المخاطر الحكيمة للبنك ويتماشى مع انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى 1.7 في المئة.

وبلغت الأرباح الأساسية والمخففة للسهم العائدة إلى مساهمي البنك 4.43 سنتاً أمريكياً مقارنةً بـ 4.06 سنتاً أمريكياً للسهم في الفترة السابقة.

وبلغ إجمالي الدخل الشامل العائد إلى مساهمي البنك 84.5 مليون دولار أمريكي مقارنةً بـ 87.4 مليون دولار أمريكي في العام السابق، أي بانخفاض نسبته 3 في المئة.

وارتفع إجمالي حقوق المساهمين، باستثناء حقوق الأقلية، بنسبة 4 في المئة إلى 2.5 مليار دولار أمريكي من 2.4 مليار دولار أمريكي في ديسمبر 2023م، ويتضمن ذلك الاحتياطيات والأرباح المستبقاة البالغة 453.1 مليون دولار أمريكي، التي تمثل 23 في المئة من رأس المال.

وبلغ إجمالي الأصول الموحدة في نهاية النصف الأول 45.7 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 47.1 مليار دولار أمريكي في ديسمبر 2023م، بانخفاض 3 في المئة. وبلغت السيولة النقدية والأصول السائلة الأخرى، بما في ذلك الإيداعات قصيرة الأجل، 22.9 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 50 في المئة من إجمالي الأصول مقارنة بـ 53 في المئة في ديسمبر 2023م. وتتألف الأوراق المالية الاستثمارية البالغة 6.9 مليار دولار أمريكي في المقام الأول من أوراق دين عالية التصنيف وأوراق دين سائلة صادرة عن المؤسسات المالية الكبرى، والكيانات الإقليمية المرتبطة بالحكومات. وزادت القروض والسلف بنسبة 2 في المئة إلى 13.9 مليار دولار أمريكي.

وواصل بنك الخليج الدولي بناء قاعدة تمويل قوية في النصف الأول من عام 2024م، حيث بلغت ودائع العملاء 32.3 مليار دولار أمريكي ، الأمر الذي يعكس ثقة عملاء البنك والأطراف المقابلة بما يتمتع به البنك من ملكية قوية ومركز مالي صلب. وبلغت نسبة تغطية السيولة 129.4 في المئة، ونسبة صافي التمويل المستقر 154.6 في المئة ونسبة كفاية رأس المال الإجمالية بموجب اتفاقية بازل 16.7 في المئة، وكلها أعلى بكثير من الحدود التنظيمية.

بنك برقان يحتفي بالمتفوقين من أبناء موظفيه

نقيب أمين

في إطار التزامه الراسخ بدعم موظفيه وأفراد أسرهم، نظم بنك برقان حفلاً لتكريم أبناء موظفيه الخريجين والمتفوّقين في مرحلة الثانوية العامة، وذلك في المقرّ الرئيسي للبنك وبحضور الإدارة التنفيذية، وأحد عشر متفوقاً ومتفوقة إلى جانب أولياء أمورهم. وتعتبر هذه الخطوة دليلاً على التزام بنك برقان المستمرّ بدعم فئة الشباب الكويتيين ابتداء بأسر موظفيه وامتداداً إلى جميع شرائح المجتمع، وذلك انطلاقاً من برنامجه الشامل للمسؤولية الاجتماعية واستراتيجيته المتعلّقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG).

وفي كلمته خلال الحفل، قال نقيب أمين، مدير عام – الموارد البشرية والتطوير في بنك برقان: «بالنيابة عن عائلة برقان، أودّ أن أتقدّم بالتهنئة لخريجينا من الشباب والشابات على هذا الإنجاز الرائع. إن الانتقال إلى المرحلة الجامعية مليء بالحماس والتجارب الجديدة، إلا أنني أذكّر أبنائي الخريجين بأهمية المحافظة على روح المثابرة والاجتهاد الكفيلة في التغلب على جميع التحديات وتذليل العقبات التي قد تعترض طريقهم. كما أتوجه بالتهنئة إلى جميع أولياء الأمور، لاسيما موظفي بنك برقان الكرام، حيث إن دعمهم وتشجيعهم يعدان جزءاً لا يتجزأ من نجاح أولادهم على المدى الطويل».

ونظراً للدور الحيوي الذي يلعبه الشباب في المساهمة برؤية الكويت الرامية إلى تحقيق النمو والازدهار في البلاد، أكد السيد / نقيب أن بنك برقان ملتزم بتقديم برامج طموحة لتطوير رأس المال البشري بما يلبّي احتياجات الشباب المتميزين والمتفوقين في الكويت، لاسيما وأنهم مقبلون على سوق العمل وسيكونون قادة المستقبل. وأضاف أن قسم الموارد البشرية والتطوير في بنك برقان يواصل تركيز جهوده على دعم موظفيه داخل وخارج مكان العمل، مما يسمح لهم بتحقيق التوازن بين مسؤولياتهم في العمل وبين شؤونهم في الحياة ومسؤولياتهم كآباء لتلبية احتياجات أولادهم.

وتم خلال الحفل، تكريم الطلبة المتفوقين في الثانوية العامة الذين تخرّجوا من المدارس الحكومية والخاصة، ممّن حازوا على معدل 90 في المئة فأكثر في القسمين العلمي والأدبي وغيرهما، حيث تلقوا هدايا قيمة من بنك برقان.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك برقان وانطلاقاً من برنامجه الشامل للمسؤولية الاجتماعية والتزامه بتطبيق مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، وفي إطار سعيه للمحافظة على مكانته كواحد من أفضل أماكن العمل في القطاع المصرفي المحلي، يواصل البنك تقديم موارد متعدّدة لموظفيه تمكنهم من النمو على الصعيدين الشخصي والمهني. وتشمل تلك الجهود استضافة عدة جلسات ضمن سلسلة برنامج Burgan Talk. إضافة إلى ذلك، يعمل بنك برقان على تقديم برامج للتدريب الصيفي لطلبة الجامعات الراغبين في متابعة مسارهم المهني في مجال البنوك والتمويل. إلى جانب هذه الجهود، يسعى البنك لتنظيم فعاليات وحملات تفاعلية تهدف إلى رفع الوعي بين أوساط المجتمع حول مواضيع مهمة مثل الصحة والتعليم والثقافة المالية، والمساهمة في تطوير دولة الكويت في كافة المجالات.